جامعة زيان عاشور الجلفة

Zian Achour University of Djelfa

كلية الحقوق و العلوم السياسية

Faculty of Law and Political Sciences

قسم الحقوق

شرعية الاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية على ضوء قرارات الأمم المتحدة

مذكرة ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في الحقوق تخصص قانون دولي العام

إعداد الطالب :

طيب باي سليمان

إشراف الأستاذ :

د . جداوي خليل

لجنة المناقشة

- د / أ . سبع زيان رئيسا
- د / أ . جداوي خليل مقررا
- د / أ . ميهوبي حبيب ممتحنا

الموسم الجامعي 2020 – 2021

M071I/19064100235/

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالـــــى :

" ولن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم قل إن هدى الله هو الهدى ولئن إتبعت أهوائهم بعد الذي جاءك من العلم مالك من الله من ولي ولا نصير "

صدق الله العظيم

شكـــــر وعرفـــــــــان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام علي الرحمة المهداة محمد ابن عبد الله صل الله عليه وسلم

على أن أتممت هذا العمل المتواضع على أمل أن يسهم في التعريف بشعب ما هناك لا زال تحت وطأة الاستعمار.

شكرا للأستاذ المشرف على توجيهاته ونصائحه الدكتور **جداوي خليل**

كما لا أنسى أن أشكر كل من قدم لي المساعدة من قريب أو من بعيد لكل هؤلاء شكرا .

إهـــــداء

إلى نبع الحنان والمحبة والوفاء أمي الغالية "مباركة".

إلى الذي أحمل إسمه بكل فخر و اعتزاز أبي الغالي "عمر".

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية .

بناتـــي - تقوي * إسراء * إيناس .

أبنائـي - صلاح الدين * محمد خليل.

إلى سندي وقوتي في الدنيا إخوتي وأخواتي كل باسمه.

إلى كل زملائي وزميلاتي في العمل وفي الدراسة.

مـــقدمـــــــة

مقدمــة:

يعد النزاع في الصحراء الغربية أحد أقدم النزاعات التي حدثت بالقارة الإفريقية إذ بدأت جذور هذا النزاع سنة 1976 ولا زال مستمر إلى اليوم بين كل من المملكة المغربية من جهة والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة أخرى.

و لقد اعتبرت المملكة المغربية أن إقليم الصحراء الغربية حق لها لعدة اعتبارات منها التاريخية ومنها الاجتماعية ، ونلك الإعتبارات تمكنها من القول بأحقيتها وسيادتها على الإقليم،وشعارها في ذلك " الصحراء في مغربها والمغرب إلي صحرائه"،وعلى النقيض من ذلك وفي الجانب الآخر تطالب جبهة البوليساريو بإستقلال الإقليم ،من خلال منح الشعب الصحراوي الحق في تقرير المصير،معتمدة في ذلك على أحكام و أعراف القانون الدولي، وكل ما صدر عن الأمم المتحدة سواء من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة من قرارات في هذا الشأن.

وقد أخذ هذا النزاع تطورا كبيرا بعد إنسحاب المستعمر الإسباني القديم من إقليم الصحراء الغربية،سنة 1975 وإخلاله بما كان مقررا وهو إجراء إستفتار تقرير المصير،لتبدأ معاناة أبناء الصحراء الغربية مع المستعمر الجديد ،والحرب الطويلة بين المغرب و البوليساريو،وبعد جهود أممية و إفريقية حثيثة وشاقة تم التوصل إلى التوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار بينها سنة 1991.

لتبدأ مرحلة جديدة من اجل تسوية النزاع بطرق سلمية بوساطة ورعاية الأمم المتحدة ،يتم من خلاله العمل على تنظيم إستفتاء عادل يتم من خلاله تمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره ، إما من خلال الإستقلال التام أو الإنظمام غلى المملكة المغربية.

ويعتبر السبب الرئيسي لأطماع المستعمر المغربي في السيطرة على كامل الصحراء الغربية هو الموقع الإستراتيجي والجغرافي للصحراء الغربية ،التي تعتبر همزة وصل لإفريقيا بأوروبا،وكذا ثرواتها البحرية والمعدنية والباطنية الثمينة.

ولعل الأمر الذي زاد الطين بله هو الاعتراف الأمريكي بسلطة وشرعية المغرب على الصحراء الغربية خاصة بعد إعلان المغرب تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني الإعلان الذي إعتبره كثيرا من الملاحظين

أن ملف الصحراء الغربية بالنسبة للمغرب مقابل ملف القضية الفلسطينية، ترى ما هي أسباب ودوافع الاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية ؟

وما موقف الأمم المتخذة من القضية؟

هل استطاعت هيئة الأمم المتحدة بقراراتها التأثير على شرعية القرار؟

وما هو رأي المجتمع والقانون الدولي من هذا القرار؟

*أسباب ودوافع إختيار الموضوع:

يمكن إجمال دوافع اختيار الموضوع " شرعية الإعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية "إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

فيما يخص الدوافع الذاتية هو الإنتماء للمغرب العربي ونحن جزء من هذا الكيان،و كوني أنتمي لبلد قبلة الثوار وبلد مساند للشعوب المستعمرة ، وكذا الرغبة الشديدة والأمل في القضاء على آخر مستعمرة في إفريقيا والعالم .

أما الدوافع الموضوعية فيمكن فيمكن أن نحصرها في بعدان أساسيان احدهما إقليمي والأخر دولي.

النطاق الإقليمي:

مصير القضية الفلسطينية بعد إعلان المغرب التطبيع مع الكيان الصهيوني .

أن إستمرار النزاع من شأنه أن يقوض حلم تحقيق و بناء المغرب العربي الكبير،إضافة إلى أن استمرار النزاع قد يخدم مصالح لدول وكيانات أخرى ليس من مصلحتها إنهاء النزاع.

النطاق الدولي :

يعتبر النزاع بين المملكة المغربية و الصحراء الغربية أحد أهم معايير نجاحات و إخفاقات الأمم المتحدة ويعد اختبارا حقيقيا لقدرة الأمم المتحدة في حل النزاعات.

*أهمية الدراسة :

إن أهمية الدراسة تكمن في كون الأرض التي يدور بشأنها النزاع ذات موقع جغرافي بالغ الأهمية دوليا و إقليميا ،كون إقليم الصحراء الغربية له حدود مباشرة مع الجزائر التي طالما دعمت سياسيا جبهة البوليساريو، لا محالة من استمرار النزاع، إضافة لكونها مؤثرة وبقوة في تحقيق وحدة المغرب العربي ،ولعل تسارع وتزايد الإهتمام الأمريكي و الأوروبي بها يزيد من أهميتها ،ولعل تطور ظاهرة الإرهاب عزز من هذا الإهتمام ، وكذا تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية من إفريقيا إلى الدول الأوروبية، دون إهمال ما تزخر به المنطقة من ثروات طبيعية وباطنية،إضافة إلى سعي

الكيان الصهيوني إلى بسط نفوذه في المنطقة من خلال البحث عن تطبيع أكبر عدد ممكن من دول المنطقة.

قوة الكيان الصهيوني وخبثه في إنتزاع التطبيع المغربي

* دراسات سابقة

في حقيقة الأمر إن موضوع" شرعية الإعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية على ضوء قرارات المم المتحدة " يعد موضوعا حديثا جدا ولا نجد ما يتناوله إلا بعض الدراسات على بعض صفحات ومواقع التواصل الإجتماعي ومقالات صحفية لعدد من الجرائد إلكترونية.

*إشكالية الدراسة:

إن موضوع " شرعية الاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية على ضوء قرارات الأمم المتحدة"،قد أسال الكثير من الحبر وفتح نقاشا عميقا حول إحترام مبادئ القانون الدولي من جهة ومصالح وسياسات الدول من جهة أخرى.

وانطلاقا مما سبق سنحاول البحث في خلفية الاعتراف الأمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية؟ على ضوء قرارات الأمم المتحدة.

و ما مدى إنعكاسات ذلك على الأعراف والقانون الدولي؟ومدى تأثير ذلك علة الجهود الرامية إلى حل النزاع سلميا؟.

*فرضيات الدراسة :

ضعف الأنظمة العربية وتبعيتها للدول العظمى.

قدم النزاع وطول مدته يفقد الأمم المتحدة هيبتها ومصداقيتها.

سعي الكيان الصهيوني لكسب مؤيدين له في مناطق العالم.

*الإطار الزمني و المكاني:

بداية من المحاولات الاستعمارية الأولى وصولا إلى الانسحاب الاسباني من إقليم الصحراء الغربية بموجب اتفاقية مدريد 14نوفمبر 1975 ومن ثم تحول النزاع إلى طرفين جديدين هما جبهة البوليساريو والمغرب وصولا إلى التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني ومن ثم الاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية

*الإطار المنهجي للدراسة :

لعل صعوبة الموضوع وامتيازه بالتعقد تطلب منا اللجوء إلى اعتماد أكثر من منهج واحد.

1-المنهج التاريخي:استخدامه كان في الحصول على أنواع من المعرفة عن طريق الماضي بقصد دراسة وتحليل ظاهرة[1].

2-المنهج الوصفي وهدفه الوصول إلى تحقيق أغراض معينة،وذلك بوصف موضوع الدراسة وتفسيره بطريقة من طرق التحليل العلمي،وبشكل منظم

*صعوبات البحث:

تعد حداثة الموضوع أحد أهم أبرز الصعوبات التي واجهتني وكذلك تسلسل الأحداث قبل وبعد الاعتراف الأمريكي.

عدم وجود مراجع إلا ما تناولته بعض مواقع التواصل الاجتماعي، وبعض الصفحات على الانترنيت.

[1] عامر مصباح معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، المكتبة الجزائرية، بودواون 2005،ص155.

***خطة البحث:**

لقد حاولت الإلمام بالموضوع وذلك بالاعتماد في هذا البحث على فصلين :

في الفصل الأول عرجت على الجوانب التاريخية للنزاع و أصله وأسبابه ومواقف المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية والغير حكومية منه وفشل الأمم المتحدة في إيجاد حل سلمي له.

أما في الفصل الثاني فقمت بتحليل التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني، وتفسير القرار الأمريكي من الناحية القانونية ووفق الأعراف الدولية ، وإنتهاءا بتوقيع الأرعن ترامب على شرعية المغرب في احتلال الصحراء الغربية.

الفصل الأول

تاريخ النزاع وأصله ومواقف المجتمع الدولي منه

الفصل الأول: تاريخ النزاع وأصله ومواقف المجتمع الدولي منه

تمهيد:

تعد منطقة الصحراء الغربية واحدة من أهم الأراضي التي تعاقبت عليها القوى الاستعمارية ،فهي أحد مستعمرات غرب إفريقيا ،التي كانت ولازالت محل أطماع عديد الدول وربما يعود ذلك إلى أهمية موقعها الجغرافي الإستراتيجي واعتبرت همزة وصل بين العلمين الغربي والإفريقي حيث أنها تكتسي أهمية بالغة في مجال المبادلات التجارية الدولية ،مما يفسر أن المقاومة الصحراوية لم تواجه استعمارا واحدا ففي العديد من المرات وجدت نفسها في مواجهة أكثر من قوة استعمارية واحدة ، بحيث تعددت الدول الراغبة في السيطرة على الصحراء الغربية و خيراتها وثرواتها،مثل ما حدث لها عندما تعرضت لاحتلال مزدوج في آن واحد من طرف أسبانيا والبرتغال،وحدث ذلك أيام الاستكشافات الجغرافية ومرة أخرى من طرف إسبانيا وفرنسا في فترة الاستعمار،ثم الاستعمار المزدوج الآخر من طرف المغرب موريتانيا،غداة تسليم إسبانيا المنطقة بعد اتفاقية مدريد14 نوفمبر1975،التي تخلت بموجبها إسبانيا عن الصحراء الغربية لصالح المغرب وموريتانيا، لتبدأ رحلة أخرى من الصراع وهذه المرة مقاومة جبهة البوليساريو للإحتلال المغربي بعد إنسحاب موريتانيا بعد إبرام اتفاقية مع جبهة البوليساريو،في05أوت1979 ،ليتواصل الصراع بين المغرب وجبهة البوليساريو لعدة سنوات بل وعقود ،غير أنه وبعدسنة1991 تم الدخول في مرحلة جديدة من الصراع سميت بـ"**لا سلم ولا حرب**" حيث إتفق طرفي النزاع على التوجه غلى محادثات جدية وعلى أعلى مستوى من أجل بحث كيفية إجراء إستفتاء تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية ،وهذا برعاية كل من منظمتي الأمم المتحدة و الإتحاد الإفريقي حاليا.

المبحث الأول: القضية الصحراوية والصحراء الغربية.

عند مطالعتنا ودراستنا لإقليم الصحراء الغربية نتأكد مما لا يدع مجالا للشك بأن إقليم الصحراء الغربية قد سكنه الإنسان وعمره منذ القدم، كما عرف بتعدد أجناس ساكنته .

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية.

لقد إستوطن إقليم الصحراء الغربية عدة شعوب وأجناس قدموا عبر المحيط الأطلسي من الغرب ومن الشمال ومن الجنوب ومن إفريقيا ومن أوروبا.

إن أول الاتصالات بإقليم الصحراء الغربية من طرف الدول الأوروبية بالحدود المتعارف عليها حاليا لوجود بعض التداخل بين هذا الإقليم وأقاليم الدول المجاورة، مع العلم أن أغلب حدود الدول الإفريقية موروثة عن الاستعمار القديم، وذلك لضمان عدم الوقوع في صراعات ونزاعات حدودية قد تجر المنطقة لحروب ونزاعات يمكن أن تدوم سنوات وعقود، ذكر احد المؤرخين أنه في سنة 1954نزل أحد المعمرين الإسبان يعرف باسم "**ديغو كارثيا** " وسط سيطرته على جزر الكناري ولما استقر انطلقت حملة إسبانية نحو إقليم الصحراء الغربية حيث تمكن الإسبان حينها من إقامة قلعة مراقبة على سواحل الصحراء الغربية سميت باسم "سانتا كروز"1، غير أنه وفي سنة1924تمكنت بعض القبائل الصحراوية الثائرة من أن تقضي على هاته القلعة وتدمرها مما أضطر بالأسبان إلى الهروب ، ويتم توجه اهتمام الإسبان في تلك الفترة إلى مناطق أخرى في أمريكا الجنوبية[2] غير أنه وخلال القرنين الخامس والسادس عشر ميلادي رجعت مجموعة من المستوطنون من جزر الكناري، وشنوا عدة حملات على إقليم الصحراء الغربية في سبيل البحث عن الذهب، وتواصل دفاع الصحراويين عن أرضهم حتى القرن التاسع عشر ميلادي ضد أطماع أجنبية مختلفة، خاصة منها الهجمات الأوروبية التي حاولت السيطرة على الإقليم وخلال سنة 1638 تمكن الهولنديون من السيطرة على عدة جزر، كما غلب على تلك الفترة الصراعات المختلفة ومتعددة الجوانب للمستعمرين الأوروبيين الفرنسيين للسيطرة على الصحراء الغربية، ولم تنتهي تلك الصراعات إلا بحدوث عدة اتفاقيات بين الدول الأوروبية تم بموجبها تقسيم المستعمرات فيما بيتها، وفي الجانب المقابل

1بكر محمد عصمت، الشعب الصحراوي قصة وكفاح، دار البحتري للدراسات والنشر، دمشق، 2002، ص24.
2نفس المرجع،ص25

قامت مجموعة من القبائل بمهاجمة القواعد التي أسسها الإنجليز[1] ولقد تواصلت الأطماع الإسبانية في أراضي الصحراء الغربية بغية احتلالها،رغم منافستها في ذلك من عدة دول استعمارية مثل فرنسا.

وما يمكن أن نستشفه من خلال ما حدث في تلك المرحلة هو تميزها باختلاف الأجناس الطامعة إلى احتلال الصحراء الغربية، واصطدامها في كل مرة بالقبائل الصحراوية التي كانت لها بالمرصاد.

وفي سنة1850تمكنت إسبانيا من بسط نفوذها على الإقليم ودخلت منطقة وادي الذهب وتم إعلانها منطقة محمية من طرفها لتتجه في بعد للمفاوضات مع فرنسا بحكم أنها لا تزال تتواجد بالمنطقة، بهدف انتزاع اعتراف فرنسا بنفوذ وسيطرة إسبانيا على وادي الذهب.

وبداية من سنة1884تمكنت إسبانيا من السيطرة على وادي الذهب كلية.

المطلب الثاني: ساكنة الصحراء الغربية وأصولهم.

لم يتمكن المؤرخون من تحديد الشعب الذي كان يقطن بالصحراء الغربية قبل قدوم العرب إليها، فهناك من يرى أن هذا الإقليم كان يوجد به بعض الشعوب المقيمة بإفريقيا السوداء، ثم دخلها البربر الذين نزحوا من شمال إفريقيا وكان ينقسم البربر غل فرقتين الصنهاجيين والزناتيين[2].

وتشير الدراسات السابقة على أن سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب يعود أصلهم إلى الفاتح العربي "حسان بن نعمان" وبعض أبائه، حينما قدموا إلى الصحراء الغربية فاتحين لها أيام الفتح الإسلامي[3].

كما عرفت المنطقة عدة مواجهات بين قبائل الصناهجة والهلاليين الذين توافدوا إليها خاصة الساقية الحمراء، غير أن الصناهجة الذين كانوا يسكنون في مناطق سهلة العيش وقريبة من ينابيع الماء، الأمر الذي أطال عمر الصراع بينهم طوال قرون،إلى أن تم حسم الصراع بينهم لصالح القبائل العربية ضد البربر، ويؤكد المؤرخون أن العرب الفاتحين فشلوا في السيطرة والتغلب على البربر إلا بعد مساعدة من ملوك المغرب، وهو السبب الذي جعل المغرب تسند إليه في مطالبها عندما عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية.

1عبد الوهاب، البوليساريو جيش وشعب ،دار المنارة للدراسات والترجمة،دمشق،1987،ص48.

2خليل بديع ليلى، أضواء وملامح عن الساقية الحمراء ووادي الذهب دار المسيرة، ط1، بيروت، 1976، ص18.

3معراف إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1995، ص66.

وعند البحث عن أصل القبائل التي سكنت الصحراء الغربية نجد أن عددها ثلاثة وهي:

1- **الرقيبان:** هم قبائل تبحث عن المراعي وينابيع المياه ذوو أصل بربري صنهاجي.

2-**التكنة:** هم قبائل" الازرقت "،" آبت لحسن"،"ولقون" أصلهم بربري صنهاجي ويتواجدون في منطقة الساقية الحمراء و جنوب المغرب.

3-**قبائل أولاد دليم:** هم من أصل عربي ويعتبرون من القبائل المقاتلة و ينتشرون في جهة الجنوب الغربي من وادي الذهب، ويؤكد معظم المؤرخون أنهم من أول القبائل التي تصدت للاستعمار الإسباني على سواحل وادي الذهب سنة1884[1] .

المطلب الثالث: مفهوم القضية الصحراوية ووضعيتها القانونية:

إن إقليم الصحراء الغربية وباعتباره يشكل آخر مستعمرة إفريقية ساده نزاع ذات طابع تحرري، على أساس أنه قائم بين دولة مستقلة (المغرب) وحركة تحررية (جبهة البوليساريو).[2]

ونحن وباعتبار التخصص العلمي مطالبون بأن نتعرض إلى الصيغة القانونية للنزاع المطروح في المقام الأول، ثم نرى وجهات نظر كل طرف من أطراف النزاع.

الأساس القانوني للجمهورية العربية الصحراوية.

في عدة مرات عرف المجتمع الدولي والمنظمات الدولية عدة اعترافات بحكومات مؤقتة، وقد أصبح القانون الدولي يعترف بهذه الحكومات، فقط لأن لها شعب يكافح من أجل تحريرها بغض النظر عما إذا كان لهاته ممارسات فعلية على أرض الواقع ما دام هناك شعوب تناضل.

فإن إعلان الجمهورية العربية الصحراوية يختلف بحكم أن سيادتها أصبحت كاملة بمجرد خروج إسبانيا وهذا يعود إلى بطلان اتفاقية مدريد وعدم مشروعية الوجود المغربي[1] واستنادا إلى حق الدفاع الشرعي لجبهة البوليساريو عن أراضيها فإن الصحراء الغربية ذات سيادة تامة، رغم تواجد

1خليل بديع ليلى، مرجع سابق، ص،22.

2صلاح الدين أحمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص55.

الاحتلال المغربي بها، فهذا الاحتلال لا ينفي سيادة الجمهورية الصحراوية على باقي الإقليم، وهو ما تعترف به عديد الدول الإفريقية ودول من أمريكا اللاتينية ودول آسيوية والتحاد الإفريقي حاليا كما تعترف به الأمم المتحدة.[2]

إننا وعندما ننظر إلى النزاع المغربي الصحراوي من الزاوية الإيجابية، نجد أنه نزاع دولي ذو طبيعة سياسية، بين دولة هي المغرب وحركة تحررية تتمثل في جبهة البوليساريو، لكن عندما ننظر إلى النزاع من زاوية سلبية، نجده لا يشكل نزاعا قوميا ولا عقائديا ولا عرقيا ولا مجتمعيا ولا دينيا ولا وطنيا،هذه الوضعية تجعل الطرفين على خطين متوازيين، ويدخل هذا النزاع في ما يعرف بحروف الصنف الثالث وهذا الصف يحيل النزاعات التي تبحث فيها الجماعات البشرية عن إنشاء دولة خاصة بها في حروب التحرير الوطنية[3]،وهي تلك التي يكون مستقلة عن الدول المستعمرة، كما وتؤكد منظمة الأمم المتحدة أن قضية الصحراء الغربية على أنها قضية تصفية استعمار، ويؤكد ذلك الإعلان1514 على أن إقليم الصحراء الغربية هو إقليم مستقل مسجل على مستوى النخبة الرابعة المكلفة بتصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي كثير من الأحيان يوصف النزاع في الصحراء الغربية على أنه نزاع مسي ما أثر سلبا على كل الجهود التنموية بالمنطقة وانسجامها وتطورها، كما لا يمكن تصور وجود تطور وتنمية في أي بؤرة تشهد نزاع.

فتأثير النزاع تطور كثيرا ليصل إلى تشنج العلاقات المغربية الجزائرية بحكم أن الجزائر من الدول الرائدة في مناهضة الإستعمار وهي تدعم سياسيا الصحراء الغربية من أجل تحقيق إستفتاء تقرير المصير و الامتثال إلى الشرعية الدولية،غير أن المغرب يستفيد سياسيا من الدعم الفرنسي والأمريكي في قضيته.

1مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية من حق القوة وقوة الحقن سوريا، دار المختار، 2007، ص43.

2نفس المرجع السابق.

[3] Sidi M.Omar,Analyse du conflit du Sahara occedental, South Africa relation volume.

لطالما إتفق فقهاء القانون الدولي على أن الحرب التي دارت رحاها في الصحراء الغربية من سنة1975إلى سن1991تسمى بحروب الدفاع ضد قوات مستعمرة غازية، دون تحديد هويتها سواءا المستعمر الإسباني أم المغربي[1]، وبهذا يمكننا أن نستخلص أن حركة البوليساريو هي حركة تحررية، وهو ما يؤكده غالبية المجتمع الدولي،أن الشعب الصحراوي له خصوصيات تميزه عن الشعوب الأخرى وأنه يخوض كفاح استرداد الأرض والاستقلال[2].

المبحث الثاني: مواقف وقرارات الهيئات الدولية وتطورها.

لقد سعت كل الهيئات الدولية على اختلاف توجهاتها وأهدافها إلى تحقيق الحل السلمي للنزاع بالصحراء الغربية من خلال العمل وبكل جهد لتحقيق إستفتاء تقرير المصير بكل شفافية وصدق ، كما عملت تلك المنظمات والهيئات على توفير الجو الحسن والسليم وتهيئة ظروف مناسبة لإنجاح هذا الاستفتاء، الاستفتاء الذي أصبح مع مرور الوقت مطلبا عالميا وليس صحراوي فقط، غير أن الدولة المغربية لم تكن تسير في نفس الخط وقد حاولت في كثير من المرات على عدم إنجاح هذا الأمر.

المطلب الأول: مواقف الهيئات الدولية الحكومية.

1- هيئة الأمم المتحدة:

اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، أن حل قضية إقليم الصحراء"لا يعتمد على الاعتراف الفردي لأي دولة، وإنما على تنفيذ القرارات الأممية"، جاء ذلك في مؤتمر صحفي على هامش قمة"طموح" المناخية، رد خلاله غوتيريش على أسئلة الصحفيين حول إعلان الرئيس الأمريكي ترامب اعتراف بلاده بسيادة المغرب على إقليم الصحراء، وقال الأمين العام، "إن موقفنا في غاية الوضوح فيما يتعلق بالصحراء الغربية الغربية كل شيء يبقى كما كان عليه الوضع من قبل"، وأضاف:"إيجاد حل لملف

[1] مصطفى سلام حسين، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، 1986،ص55.
[2] أكثر من80دولة اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ومنهم من سحب الاعتراف.

الصحراء الغربية لا يعتمد على اعتراف فردي لأي دولة، وإنما يتوقف الأمر على تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي نحن الأوصياء عليها"[1].

منذ سنة 1963م وقضية الصحراء الغربية مطروحة على الأمم المتحدة، حيث اعتبرت قضية تصفية استعمار، منذ أن سجلت الصحراء الغربية ضمن الأقاليم غير المستقلة المعروضة على لجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار، وتعتبر اللائحة الأشهر تحت رقم1514، التي صدرت بتاريخ16أكتوبر1964م،حين دعت صراحة إسبانيا بصفتها البلد المسير (المستعمر) للإقليم "غلى اتخاذ الخطوات اللازمة دون إبطاء لتمكين إقليم الصحراء الغربية من الاستقلال الكامل وغير المشروط[2]،وعلى هذا الأساس فغن حصول العديد من المناطق التي كانت تحت وطأة الاحتلال على استقلالها، فقد كان عاملا مساعدا في دعم منظمة الأمم المتحدة للقضية الصحراوية،[3]ولقد تعددت نداءات الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال دوراتها السنوية في حثها للحكومة الإسبانية على تنفيذ تعهداتها من خلال تمكين الشعب الصحراوي من تقرر مصيره من خلال العمل على استكمال عملية تصفية الاستعمار من المنطقة[4]،وفي الوقت الذي قام المغرب بتحريك آلته الدبلوماسية مطالبا بانسحاب إسبانيا من الصحراء، وعند صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2072 بتاريخ16ديسمبر1965م،بدعوة إسبانيا إلى إنهاء سيطرتها الاستعمارية على الصحراء، وفي القرار رقم 2229 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 20ديسمبر1966م ،حيث أكدت على الحق الأكيد للشعب الصحراوي تقرير مصيره، وجاء قرار الجمعية العامة رقم 2345 بتاريخ19ديسمبر1967م، مطالبا بإجراء إستفتاء في الصحراء الغربية،[5] وقد جاءت عدة قرارات فيما بعد بتاريخ 18ديسمبر1968م و16ديسمبر1969م و14ديسمبر1973م و13ديسمبر1974م،أكدت قرار إجراء الاستفتاء في الصحراء لتقرير المصير[6]، وفي الفترة من 12إلى 20ماي 1975محلت لجنة لتقصي الحقائق بالصحراء الغربية، ثم إلى إسبانيا في الفترة من21 إلى24 ماي1975م، لتزور المغرب من 14

[1] [1] محمد طارق، وكالة الأناضول الإخبارية، نيويورك، 12ديسمبر2020.

[2] إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة... وحديث عن الشرعية الدولية؟ ،دار هومة للنشر،الجزائر2010، ص89.

[3] علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، كصر، 1980، ص341.

[4] أرنو سبير، رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية،تر: أنطوان صيداوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1978،ص27.

[5] عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق، الجزائر، 2009،ص126.

[6] عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي(رؤية عربية مشرقية)، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص268.

إلى 27ماي، ثم الجزائر في الفترة ما بين28 إلى30ماي، لتنتهي مهمتها بزيارة موريتانيا من 04حتى09جوان1975م، وفي الأخير قدمت اللجنة تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 15أكتوبر1975م، وجاء في مفاده رغبة الجميع في حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، كما أوصت بإجراء إستفتاء حر لتقرير المصير تحت مضلة الأمم المتحدة، وفي نوفمبر1975م، تتبنى لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة حلا لمشكلة الصحراء الغربية، حيث عملت على تسمية جبهة البوليساريو ممثلا شرعيا للشعب الصحراوي، وتم

استصدار القرار رقم3734 بتاريخ 21 نوفمبر1975م، مع تأكيدها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

2- محكمة العدل الدولية:

في23سبتمبر1974م ،تقدمت الحكومة المغربية بطلب لدى الأمين العام للأمم المتحدة وكذلك إلى الحكومة الإسبانية يلتمس فيه إحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية بـ لاهاي حيث قامت بعقد 27 جلسة من تاريخ 25جوان إلى غاية 30جويلية1975م، ثم أعلنت المحكمة عن رأيها الاستشاري في 16أكتوبر 1975م[1]، تضمن ستين صفحة كاملة بعد تفكير عميق في حدود الإدعاءات والوثائق المقدمة لها، وهذا جواب السؤال الأول : عند استعمارها من طرف إسبانيا(والذي حددته المحكمة اعتبارا من سنة 1884م) لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد، لأنها فكانت مأهولة بالسكان على الرغم من بداوتهم، فقد كانوا منظمين سياسيا و إجتماعيا في قبائل وتحت سلطة الشيخ أعضاء لتمثيلهم، وإسبانيا نفسها لما أقامت حمايتها تذرعت باتفاقيات مبرمة مع الشيوخ المحليين[2].

وقبل الإجابة على السؤال الثاني : ماهي الروابط القانونية التي تربط المنطقة المذكورة والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟ فإن المحكمة حددت كروابط قانونية كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الصحراء الغربية من الاستعمار، وحول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية، أوضحت المحكمة بأنها تأخذ بعين الاعتبار:

[1] أنظر الملحق رقم01

[2] Martine de Froberville, sahara occidental la confiance la pardue, edition lHarmattan, paris 1996- p 03.

1-أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم.

2-أنها وظفت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المربية في تلك الحقبة التاريخية، وبعد أن فحصت الأحداث الداخلية(تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة وحملات السلاطين.....) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية(معاهدات، اتفاقيات، مراسلات دبلوماسية) التي أعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية[1].

حيث توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك يقدم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب والصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية بين بعض قبائل المنطقة وسلاطين المغرب.[2]

هذا وقد خلصت إلى القول بأن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط لسيادة إقليمية بين أراضي الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية من جهة أخرى، وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شانها أن تؤثر على تطبيق القرار رقم1514 الذي يتعلق بتصفية الاستعمار من أراضي الصحراء الغربية، وبالأخص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر عن الإرادة القوية لساكنة المنطقة.

2-1 قرارات الأمم المتحدة والحلول المقترحة من طرف المبعوث الأممي **جيمس ببكر**:

لطالما اعتبرت قضية الصحراء الغربية من أكبر القضايا التي احتكرت اهتمام الأمم المتحدة ولأجلها صدرت العديد من القرارات الأممية، وأحد هاته القرارات ذلك القرار الذي صدر عن الجمعية العمة في07ديسمبر1983م، حيث طلب من الأمين العام اتخاذ كل ما من شأنه من إجراءات تلزم من أجل تأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في تنظيم الاستفتاء ثم العمل على تقديم تقرير مفصل للجمعية العامة ولمجلس الأمن الدولي[3].

[1] موفق عبد الصمد، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، دار النون، الإمارات العربية المتحدة، ب ت، ص 05.
[2] قسم التوجيه و الإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، فضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ب ت، ص46.

[3] مصطفى الكاتب، محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار، دمشق، سوريا، 1988، ص63-69.

وفي الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والثلاثين، تم استصدار القرار رقم41/39في 05ديسمبر1984م ومن خلاله تم التأكيد على ما يلي:

– اعتبار قضية الصحراء الغربية قضية إنهاء استعمار.

– حل معضلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار AHG/RES –104 – XIX،

الصادر عن قمة الدول الإفريقية التاسعة عشر.

– إلزام طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة لإيقاف إطلاق النار، وذلك من أجل التمهيد والتحضير للإجراء إستفتاء عادل لتقرير مصير الشعب الصحراوي، على أن تنفيذ ذلك كله بإشراف كلا من منظمة الوحدة الإفريقية و هيئة الأمم المتحدة[1].

– تأييد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية، والتي دائما تهدف إلى الوصول إلى حلول عادلة لمعضلة الصحراء الغربية بما يتناسب وقرارات المنظمتين معا.

فيما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها الدائم والثابت من القضية الصحراوية خلال دوراتها المتتالية فيما بعد حيث صدر في الدورة الأربعين القرار رقم40/50، في 03ديسمبر1985م.

وفي نهاية سنة1986م ظهرت مساعي حثيثة وحميدة للأمين العام للأمم المتحدة من أجل التوصل إلى خطة لتسوية قضية الصحراء الغربية وتميزت هاته المساعي بما يلي :

–اتصالات سرية، حيث تمت كل الاتصالات مع الأطراف في سرية تامة.

–تم اللجوء إلى وسطاء آخرين منهم رئيس منظمة الوحدة الإفريقية.

–تم طلب الحصول على المعلومات التي تخص القضية من عدة أطراف محايدة، وفي الفترة

[1]نبيه الأصفهاني، (محور الصراع في الصحراء الإسبانية)، مجلة السياسة الدولية، العدد39، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية،مصر1975،ص147.

بين01-10ديسمبر 1987م زارت المنظمة بعثة مشكلة من طرف الهيئة الإفريقية و الأمم المتحدة، وذلك بهدف دراسة لتحديد الوسائل التي بها يتم إجراء الاستفتاء، السبب الذي أدى بجبهة البوليساريو إلى إعلان وقف إطلاق النار كي يتسنى للبعثة مواصلة عملها في ظروف جيدة[1]

وفي 20سبتمبر1988م أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1988/621،بموجبه تم تسمية ممثل خاص للصحراء الغربية، من طرف الأمين العام للأمم المتحدة وهو"**هيكتور غروس أشبيل**" إبتداءا من 19أكتوبر1988م، إلا أنه قدم إستقالته دون معرفة الأسباب ليخلفه السيد "**جوها نس مانس**"

كمل صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة و الأربعين القرار رقم33/43 في 22نوفمبر1988م، الذي لاقى ترحيبا واسعا من طرفي النزاع المغرب وجبهة البوليساريو وقبل كل منهما الإقتراحات التي قدمت من طرف ل من رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الإفريقية والأمين العام للأمم المتحدة، تخص إجراء استفتاء ومن خلاله يقو الشعب الصحراوي بتقرير وتحديد مصيره، بإشراف أممي من طرف منظمة الأمم المتحدة ، وبالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية.[2]

كذلك القرار رقم 690 الصادر في29أفريل1991م والذي يتضمن المصادقة على مشروع مخطط السلام الأممي المقدم من طرف مجلس الأمن والذي يضع ترتيبا بتنظيم الاستفتاء، ليتوصل فيما بعد إلى وقف إطلاق النار ويدخل هذا حيز التنفيذ بين طرفي النزاع بدءا من تاريخ 16 سبتمبر1991م، وتنتهي بعد إعلان نتائج الاستفتاء في جانفي1992 مباشرة، وقد تضمن مخطط التسوية العناصر التالية وهي :

-تكون عبارتا "تم الاستقلال" و "الإنظمام للمغرب" هما الصيغتان الوحيدتان في ورقة الاستفتاء المطروح على المقترعين.

-تقليص أعداد الجيش المغربي المتواجد على الأراضي الصحراوية إلى60.350 جندي خلال فترة11 أسبوع وهذا اعتبارا من بدأ دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

[1]بطرس بطرس غالي، (قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام)، مجلة الأصالة، العدد31، 1976، ص33.
[2]إسماعيل معراف، المرجع السابق،ص180.

–العمل على إطلاق جميع المعتقلين السياسيين والسجناء والعمل على تبادل الأسرى برعاية وإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في أقرب الآجال.

–تحديد هوية وتسجيل الناخبين، أي كل الصحراويين الذين تتوفر فيهم شروط الاستفتاء الذي يشكل شرطا رئيسا في مخطط التسوية، وقد أسند هذا العمل للجنة تحديد الهوية"**المينيرسو**" اعتمادا على الإحصاء الذي قامت بها إسبانيا 1974م، وأولئك الذين بلغوا سن 18 سنة فأكثر المتواجدون فعليا على الإقليم أو خارجه بصفتهم لاجئين، غير أنه واجهت العملية عدة عراقيل من أهمها رفض المغرب الإحصاء عام1974م الذي كان قد قبل به بداية الأمر، زيادة على ذلك ترحيل مايقارب170ألف مغربي بحجة أنهم صحراويين والتي عرفت حينها بالمسيرة الخضراء.

فيما قدم الأمين العام لمجلس الأمن بداية منسنة1993م إجراءات جديدة اعتبرت بدائل لحل النزاع، أولها هي مواصلة وتكثيف المباحثات بين الطرفين، غير أن فرص نجاحها ضعيفة، ثم تطبيق مخطط التسوية على أساس الاقتراحات.

ليستمر الحال كما هو عليه لمدة أطول مع تماطل الجانب المغربي في القيام بما يتوجب فعله من طرفه.

فمن خلال تتبعنا لموقف الأمم المتحدة حول القضية الصحراوية خاصة في الفترة1975م–2000م نجد أنها لم تستطع التوصل إلى حل هذه القضية سوى بإصدار القرارات التي تؤيد تقرير المصير، ووقف إطلاق النار، لكن بعد سنة 2000م تمكن لمبعوث الأمي للصحراء الغربية من تقديم عدة اقتراحات يمكنها أ ن تساعد على حل القضية.

2– منظمة الوحدة الإفريقية:

إن منظمة الوحدة الإفريقية ومنذ نشأتها سعت جاهدة إلى تصفية الاستعمار من القارة الإفريقية، وهذا ما نستشفه من خلال مؤتمرها التأسيسي للدول الإفريقية المستقلة الذي تم انعقاده في **أديس أبابا** خلال الفترة

من22-25ماي1963مأصدر المجلس قراره، حيث لجأ المغرب سنة1966م إلى منظمة الوحدة الإفريقية بحثا عن دعما قاريا لمطالبه التي يراها مشروعة في الصحراء الغربية، غير أن المنظمة التي كانت تسعى هي الأخرى لتحقيق أهدافها وهدفها الرئيس هو تصفية الاستعمار في كل أراضي القارة الإفريقية، حيث تم بعدها إصدار لائحة رقم 82 بعد اجتماع ضم وزراء خارجية الدول المجاورة وغرها بأديس أبابا في أكتوبر1966م، حيث تم الاجتماع الذي ضم وزراء خارجية الدول المؤسسة لمنظمة الوحدة الإفريقية بالرباط وتم إصدار لائحة تحت رقم272 وهي[1].

- تضامن المجلس مع الشعب الصحراوي المتواجد تحت سيطرة إسبانيا.

- يلزم إسبانيا على إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان الصحراء من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال في أقرب الآجال طبقا لمواثيق الأمم المتحدة.

- يطلب من الأعضاء الذين لديهم اهتمام بتكثيف جهودهم لدى حكومة إسبانيا والسعي في تطبيق لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم2711 وبالأخص ما تعلق منها بترتيبات تنظيم الاستفتاء في أقرب وقت ممكن.[2]

- وفي ماي1975م، تم اجتماع مجلس وزراء المنظمة مرة أخرى بأديس أبابا، لتنتج عنه من جديد لائحة جديدة تحت رقم 301 التي تنص على تضامنها الكلي مع الشعب الصحراوي، مع دعوة الحكومة الإسبانية منح الاستقلال للشعب في الصحراء الغربية.

هذا وأذد القرار رقم 111على احترام مبدأ تقرير المصير، كما دعا جميع الأطراف المعنية بمشكلة الصحراء الغربية بما فيها شعب الصحراء الغربية إلى العمل في سبيل البحث عن حل سلمي ينهي النزاع من أجل تحقيق السلم والعدل وحسن الجوار في المنطقة[3].

[1] نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص149-150.
[2] نبيه الأصفهاني، المرجع السابق،ص150.
[3] موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص21.

وتزامنا مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، وكذا قرار المجلس عقدت دورة عادية على مستوى القمة، يكون الشعب الصحراوي مشاركا رئيسيا فيها، وهذا من أجل حلا دائما وسلميا وعادلا لمشكلة الصحراء الغربية، وقد عقد هذا المؤتمر في وقت حساس وبالتوازي مع إنسحاب إسبانيا من الصحراء الغربية في 26 فيفري1976م[1]. وعند إعلان جبهة البوليساريو قيم الجمهورية الصحراوية الديمقراطية، وعند دخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء الغربية، في نفس توقيت انعقاد الدورة الثالثة عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات هددت كل من المغرب وموريتانيا بانسحابها من أعمال القمة إذا ما وافقت على القرار الذي أصدره وزراء المنظمة، وهذا وتقدمت جمهورية البينين باقتراح مشروع تضمن مايلي :

–تأييد حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره والاستقلال الوطني طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

–يتوجب على الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أن يستمر في مساعيهن حتى يتمكن الشعب الصحراوي من القدرة على تقرير مصيره والحرية الكاملة

–مساندة الشعب الصحراوي في سبيل حصوله على حدوده القومية.

–العمل على التنسيق ودعوة كل الأطراف بما فيهم الجزائر، إيجاد حل لشعب الصحراء في نطاق منظمة الوحدة الإفريقية، بما يخدم حسن الجوار والعلاقات الودية والسلام في المنطقة.

3– الجامعة العربية:

لقد اعتبرت مشكلة الصحراء الغربية إحدى أهم وأعقد المشكلات التي واجهتها المنظمات الإقليمية وجامعة الدول العربية، تعبر واحدة ما أبرز المنظمات الإقليمية التي اهتمت بقضية الصحراء الغربية،

[1] حاتم البطيوي، (المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الإتحاد الإفريقي ليعود إليه)، جريدة الشرق الأوسطنالعدد12238، 31ماي2012، ص 02.

واعتبرتها قضية عربية وجب العمل على حلها بطرق سلمية وحلول عادلة، لا تظلم فيها ولا تسلب إرادة الشعب الصحراوي.

فقد عملت الجامعة على إصدار عدد من القرارات التي تطالب الحكومة الإسبانية بتحمل مسؤولياتها كاملة والانسحاب من جميع أراضي الصحراء الغربية، وقد تفاقمت المشكلة كثيرا عندما ساعد مجلس الجامعة العربية المغرب بدعواه بضم موريتانيا، خلال انعقاد المجلس في مدينة "**شتورا بلبنان**"عام 1960من وبذلك لم تستطع موريتانيا الإنظمام إلى جامعة الدول العربية حتى عام1973م.

فيما بدأ اهتمام الجامعة بالقضية الصحراوية في أوائل السبعينات، وقد علت عل اتخاذ العديد من القرارات التي طالبت فيها القوات الإسبانية من الانسحاب من الأراضي العربية، دون أي شرط أو قيد، كما نوهت مرارا بحسن العلاقة التي تربط الشعب الإسباني بالشعب العربي.

غير أن هناك قيود يفرضها ميثاق الجامعة، كانت عائقا أمم سعي دول الجامعة لإنهاء المشكلة وحلها بطرق وسائل متعارف عليها في تسوية النزاعات، كما أصدرت الجامعة العديد من القرارات بشأن مشكلة الصحراء الغربية، منها القرار رقم 3016 بتاريخ07أفريل1973م، يخص العلاقات العربية الإسبانية حيث جاء في الفقرة الخامسة منه مايلي : "أن تعمل الأمانة لإنجاز الدراسة الخاصة بالعلاقات الإسبانية ووسائل تدعيمها في المجالات السياسية و الاقتصادية والثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما تضمنته رسالة وزير الشؤون لخارجية للملكة المغربية في هذا الشأن وإعادة طرح الموضوع متكاملا على المجلس لبحثه في الدورة القادمة".[1]

هذا وقد تضمن تقرير الأمين العام في الدورة الستين لمجلس الجامعة سبتمبر1973م، عرض الموضوع مع المذكرة التي تم إعدادها من طرف الأمانة العامة عن العلاقات العربية الإسبانية.

[1]جاسم شعلان،(مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي)،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، كلية التربية الأساسية،جامعة بابل، الاثنين 24سبتمبر2012، ص04.

هذا وقد تلقت الأمانة العامة بتاريخ 23مارس1975م مذكرة صادرة عن الحكومة المغربية تطلب منها طرح موضوع **سبتة و مليلية والجزر الجغرافية** على الجامعة في دورتها الأخيرة، وقد تم فعلا طرح الموضوع عليها وبعدها تم الخروج بالقرار التالي.

– التأييد المطلق للمملكة المغربية في مطالبتها باسترجاع سبته ومليلية والجزر الجغرافية وصخرة الحسيمة وفاليس، وقد تمثل دور الجامعة في هذا الوقت في إصدار القرارات التي تطالب إسبانيا من الانسحاب من كل الأراضي العربية، من أجل القضاء على الاستعمار وتصفيته.

وقد تمثل دور الأمين العام لجامعة الدول العربية لتسوية النزاع في ما يلي :

بتاريخ 27جانفي1976م قام الأمين العام للجامعة العربية بإجراء اتصالات بسفراء الدول ذات صلة بالقضية، إضافة إلى قيامه بالإتصال بوزراء خارجية الدول العربية من أجل حثهم على بذل جهود أكثر من أجل التسوية النهائية لمشكلة الصحراء الغربية، واستعادة العلاقات الأخوية والطبيعية بين البلدان العربية

خدمة لمصالح الشعوب والدول العربية، والتوجه إلى دفع عجلة تنمية الشعوب وتطويرها في شتى المجالات الأخرى، غير أن التوتر سرعان ما تفاقم في المنطقة، مما دعا بالسكريتير العام للجامعة العربية في 02نوفمبر1976م بشان خطورة الموقف القائم حول الصحراء الغربية، حيث أقترح فيه تشكيل لجنة مشتركة تقوم بزيارة الدول الثلاث في أقرب وقت مع طلبه بإخطاره و بأسرع ما يمكن عن مدى الاستجابة لاقتراحه.[1]

وهو ما تم بالفعل في 04فيفري1976م، فاجتمع السكرتير العام لمنظمة الوحدة الإفريقية بالآمين العام لجامعة الدول العربية في القاهرة، ثم يتم الاجتماع بالدول العربية المعنية، وعليه تم تبادل وجهات النظر في الموضوع، ونتيجة لهذه المحادثات صدر بيان أعرب فيه عن تأييدهما لجودة الوساطة التي تقوم بها الدول العربية، بعث في26فيفري1976م، إلى كل من الرئيس الجزائري والرئيس الموريتاني والملك

[1] إبراهيم آبت عبد،((قضية الصحراء الغربية وموقعها لدى التكتلات الجهوية)(الإتحاد الأوروبي-التحاد المغاربي-جامعة الدول العربية))ن مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية، www.rachel.centa.ps،2014/06/03.

المغربي يعبر عن قلقه الشديد من تجدد المعارك، وما قد ينجر عن ذلك من أخطار كما أبدى استعداده للقيام بتسوية الخلاف بالوسائل الودية والأخوية ودعم روح الوحدة والتضامن بين الشعوب العربية.[1]

في 20فيفري1976، بدأ الأمين العام بزيارة إلى المنطقة، وكانت له جلسات و اجتماعات مع مسؤولي كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا هدفها توحيد الآراء والجهود لتسوية القضية، ليعود إلى القاهرة ويعرض تقريره على مجلس الجامعة في دورة 15مارس1976م، حيث أكد فيه وبوضوح تام وصراحة على أن مشكلة الصحراء الغربية أكثر تعقيدا مما قد يتصوره البعض، وأن إيجاد الحل يتطلب تكثيف المساعي و الجهود الدبلوماسية من أجل الوصول إلى تسوية سلمية ونهائية.[2]

وفي04سبتمبر1976م، أصدرت الأمانة العامة للجمعية قرارا جاء فيه مايلي :"تابعت الأمانة العامة بذل الجهود من أجل تسوية مشكلة الصحراء الغربية وإعادة العلاقات الأخوية بين دول المغرب العربي وأبلغت الأمانة العامة للدول الأعضاء بكل البرقيات والمذكرات التي تلقتها من الدول المعنية في هذا الشأن وكان آخرها مذكرة وزارة الخارجية المغربية حول تأزم الوضع بسبب القضية و طلب الحكومة المغربية رفع هذا الأمر إلى الدول الأعضاء للبحث عن حل يساهم في القضاء على التوتر السائد في المنطقة".

ويلاحظ انه منذ ذلك التاريخ ولحد اليوم لم يتم إدراج ملف القضية في جدول أعمال الجمعية العمة لجامعة الدول العربية، ولعل هذا ما يفسر عدم الاهتمام ولخيبة من جانب جبهة البوليساريو بعدم اللجوء إلى الجامعة العربية، بعكس كل من موريتانيا والمغرب اللتين تطالبان دائما بتدخل الجامعة نظرا لحصولهما على تأييد عدد كبير من الدول.

من خلال كل ما سبق ذكره فقد أثرت هذه القضية تأثيرا بالغا في جامعة الدول العربية وكان ذلك سببا في حدوث الكثير من الانقسامات بين أعضاء جامعة الدول العربية، ومما أسهم في حدة وتفاقم المشكلة هو غياب آليات الوساطة، فقد تركز الاهتمام في المقام الأول على إنهاء الاستعمار الإسباني للصحراء الغربية، فتمحور دور الجمعية فيما بعد إلى تخفيف والقضاء على الصراع بين الدول الأعضاء المعنية

[1] مصطفى الخلفي،((أزمة العلاقات لمغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغرية))،الجزيرة نت، 03أكتوبر2004.
[2] محمد جاسم محمد لعبيدي، مرجع سابق ص03.

في الجامعة بسبب النزاع في الصحراء الغربية، حيث وصلت حدة النزاع في عدة مرات إلى التهديد باستعمال القوة العسكرية، والتسابق إلى التسلح بين الدول ذات الصلة بالنزاع، فأصبح دور الجامعة هو احتواء هذا الصراع، حيث تحججت في حساسية الملف لدى دولتين عربيتين مهمتين ومؤثرتين في المنطقة هما المغرب والجزائر، وبكي لا يحدث انحياز لطرف على حساب الآخر،غير أن طول أمد الصراع وتأثيره البالغ على شعوب المنطقة وحكوماتها، أدى إلى رض منطقا آخرا لهذه القضية وهو البحث عن حلول من كل من واشنطن أو باريس أو غيرهما.

4- حركة عدم الانحياز:

تأسست حركة عدم الانحياز عام1955م باندونيسيا، وقد كانت واحد من نتائج الحرب العالمية الثانية ونتيجة أكثر للحرب الباردة، هدفها الدفاع عن تطلعات الشعوب في الحرية وتقرير المصير وهو المبدأ الذي إلتزمت به منذ خمسينيات القرن الماضي، كما وقد بذلت دولها جهود الكبيرة على مدى أكثر من نصف قرن لدعم حركات التحرر الوطنية للشعوب التي تقع تحت الاستعمار الأجنبي، وكذلك نبذ ومجابهة ومعارضة التمييز العنصري[1].

كما ركزت في أهدافها الأساسية على تأييدها حق تقرير المصير والاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وإحترام سيادة الدول وعدم التدخل في سيادتها وفي شؤونها الداخلية، ورفض استخدام القوة.

أو التهديد باستخدامها في علاقات الدول يبعضها البعض، وانصبت جهودها الأولى عند قيامها في محاربة الاستعمار، الأمر الذي أدى لاحقا في حصول العديد من الدول على استقلالها وحريتها، وقد تم وضع اللبنات الأولى للحركة في مؤتمر باندونغ1955م، أين تأسست رسميا بعد مؤتمر بلغراد سنة1961م وكان لها دورا أساسيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في خضم الحرب الباردة[2].

[1] محمد أنيس، ((عدم الانحياز من هافانا إلى نيودلهي))مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي، مصر،01أفريل1984م، ص 04.
[2] محمد عبد الله، ((معالم الطريق إلى مؤتمر عدم الانحياز))مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي، مصر، 01جويلية1986، ص22.

كما برز دور الحركة في تمسكها بضرورة التوصل إلى تسوية عادلة لقضية الصحراء الغربية، وهذا من خلال العمل على فتح المجال للشعب الصحراوي وتمكينه من حقه في تقرير مصيره.

وفي الاجتماع المنعقد بمدينة "**جورج تاون**" **بماليزيا** في أوت1972م، أكدت الدول الأعضاء للحركة على تضامنها الكامل اللامشروط مع الشعب الصحراوي، وطالبت الدول الأعضاء بتكثيف الجهود والضغط على إسبانيا والعمل على تحقيق لائحة الأمم المتحدة رقم2711 والتعجيل بتحضير وتنظيم عملية الإستفتاء حول تقرير المصير، وتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره بيده بحرية وتم تأكيد اللائحة التي أقرها اجتماع "**جورج تاون**" في المؤتمر الرابع لوزراء خارجية دول المجموعة.

وفي اجتماع الجائر سبتمبر1973م رأت المجموعة بأن إسبانيا لها غموض وتناقض تجاه القضية ولذلك تم تذكيرها بلوائح الأمم المتحدة وغيرها من القرارات، هذا وقد أنهى المؤتمر اجتماعه بلائحة جاء فيها مايلي :

– التنديد بالممارسات والمماطلة التي تحاول من خلالها حكومة إسبانيا التخلص من التزاماتها تجاه قرارات الهيئات الدولية.

– الإعراب عن التضامن الكامل مع سكان الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.

– التمسك الثابت بمبدأ تقرير المصير والحرص على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير عن إرادتهم بحرية مطلقة وطبقا للقرارات المناسبة التي اتخذت في هذا الصدد من قبل الأمم المتحدة.

– هذا وقد تواصلت اجتماعات الحركة وتولدت عنها العديد من القرارات، فيما حرصت هذه الاجتماعات إبتداءا من 1986م على تأكيدها على اللوائح التي صادقت عليها الجمعية العمة ومجلس الأمن للأمم

المتحدة حول الصحراء الغربية وفي نفس السياق استمرار الحركة في دعم الحق الأساسي والغير قابل للتصرف[1].

5- تأثير القضية الصحراوية على الإتحاد المغاربي :

لقد أدى تأثر شعوب المنطقة ككل بالهجمات والتدخلات الداخلية في شؤونها، وقد جعلتها في شد وجذب فتارة تجدها متحدة، وتارة أخرى متفككة، وقد حدثت بها محاولات للوحدة أقل بكثير مما تعرضت له من تفكك وتجزئة، خاصة في العصور الوسطى والقديمة، ومع دخول القرن العشرين بدأ التفكير في العمل الجماعي، حيث سعى الشباب المغاربي إلى توحيد جهودهم لرد الخطر الفرنسي المحدق به، وبعد ظهور فكرة الإتحاد المغرب العربي، التي كانت نتاج لعدة اجتماعات عبر عقود كان أولها مؤتمر الأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة المغربية بتاريخ 28-30أفريل 1958م، حيث ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الحر التونسي، وجبهة التحرير الوطني بالجزائر.

وأعلن عن قيام إتحاد المغرب العربي في 17فيفري1989م، بمدينة مراكش بحضور خمس دول وهي: الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا[2].

ودول المغرب العربي تمتاز بمؤهلات هامة ومنها الموقع الجغرافي المتميز والموارد الاقتصادية والثروات الباطنية الهامة، مما جعلها محل اهتمام كثيرا من الدول الكبرى، كما تتميز بعدة عوامل حضارية مثل اللغة والدين والتاريخ المشترك والتجانس الثقافي مما ساهم هذا مع توفر الإرادة في تقديم دفعة قوية لمسار الوحدة

غير أن كل الاتفاقيات التي أبرمت بين دول المغرب العربي بقيت مجمدة، وجمدت معها بالمقابل كل هياكل الإتحاد منذ عام 1994م، وهو تاريخ اجتماع مجلس الرئاسة، وهي الهيئة الوحيدة التي تتميز بسلطة القرار في الإتحاد[3].

---

[1] قسم الإعلام والتوجيه لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص50.
[2] توفيق المديني، إتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة سياسية)، منشورات إتحاد الكتاب العرب ، دمشق، سوريا، 2006، ص19.
[3] عبد الله تركماني، ((جذور الإتحاد المغاربي ومعوقاته وآفاقه))، مجلة المستقبل، العدد4563، الثلاثاء 01جانفي2013، ص19.

وبعد دراستنا للقضية الصحراوية ومدى تأثيرها في العلاقات العربية بالخصوص في هذه المنطقة المعقدة، زيادة على كل تلك المشكلات التي رافقت تطور القضية التي أصبحت فيما بعد الشغل الشاغل لبال كل مواطن ينتمي لمنطقة المغرب العربي، لأن الصحراء الغربية المتنازع عنها منذ 1976م، والتي تمثل صراع قائم بين المغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو والجزائر الداعمة لها، وتعاطف الدول العربية مع كل طرف من أطراف النزاع، ويمثل إتحاد المغرب العربي منطقة إقليمية بين الجزائر والمغرب وجبهة البوليساريو.

وفي تاريخ 20فيفري 1989م، صرح السيد "محمد عبد العزيز" رئيس الجمهورية الصحراوية من "**ستوكهولم**" عن عودة المحادثات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، وتم تأكيد ذلك من طرف المغرب، وذلك راجع لكون جل الفاعلين الدوليين من أصدقاء المغرب يمنون النفس برؤية الحل السلمي لمشكلة الصحراء الغربية عن طريق الحوار، وهو ما أعتبر أمنية بعيدة المنال، وفي السياق ذاته وصف "الحسن الثاني" الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز بـ"**رئيس بدون حدود ولا أرض**"، كما طالب بإدماج 30ألف صحراوي يتمركز معظمهم في جنوب المغرب في الاستفتاء حول تقرير المصير لأنهم حسب رأيه كانوا مضطرين للمغادرة من إقليم الصحراء الغربية بسبب الهجوم المشترك الإسباني الفرنسي سنة 1958م[1].

وبسبب عدم وجود إرادة حقيقية وحالة الانسداد والتشدد من الجانب المغربي في الدخول في محادثات مباشرة وجادة مع الصحراويين، فقد قررت جبهة البوليساريو بصفتها ممثلا للشعب الصحراوي العودة إلى الكفاح المسلح بدءا من مارس 1896م، وإنهاء الهدنة التي كان قد أعلنت عليها من قبل من جانب واحد، ليتمكن المغرب من تحقيق مسعاه الرامي إلى إنشاء مغرب موحد بدون مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية.

هذا وقد نصت معاهدة التأسيس على ضرورة انعقاد مجلس الرئاسة سنويا، فضلا عن دورات أخرى غير عادية على مستوى الرئاسة، كانت أولاها في تونس ثم الجزائر ثم ليبيا ثم المغرب فموريتانيا وتونس

[1]Martine de Froberville, Op- Cit,p 108.

مرة أخرى في أفريل1993م، وبسبب الخلافات الجزائرية المغربية لم تعقد الدورة السابعة بالجزائر حيث كان مقررا لها، خصوصا بعد حادثة الرباط الإرهابية سنة1994م، واتهام المغرب نظيرتها الجزائر بالوقوف وراء الحادث من جهة ومن جهة أخرى دعم الجائر الغير مشروط لجبهة البوليساريو[1].

هذا وقد طلب المغرب في ديسمبر1995م، تجميد كل مؤسسات إتحاد المغرب العربي وفي مارس2001م، ظهرت بوادر الحياة من جديد لهذه المؤسسات من خلال اجتماع الجزائر الذي ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء باستثناء المغرب الذي أرسل وزير الدولة للخارجية، وهو ما قد تفسره الجزائر خطوة تهدف الحكومة المغربية من ورائها إلى الضغط عليها من أجل التوصل إلى تسوية ثنائية لملف الصحراء الغربية وهذا يعني إبعاد الصحراويين عن حقهم في تقرير مصيرهم.

وبعد كل الذي تم ذكره فإن الإتحاد المغاربي كتكتل إقليمي لم يستطع إيجاد حل لأهم و أكبر عقبة واجهته في تاريخه ألا وهي القضية الصحراوية،

المطلب الثاني : مواقف الهيئات الدولية غير الحكومية.

لقد عرف إقليم الصحراء الغربية طيلة أكثر من ثلاثة عقود، حدوث عدد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، اختلفت بين حملات اختطاف واعتقال سياسي وتقتيل جماعي والتعذيب والمعاملة القاسية والترهيب والتهجير القسري، واستعمال مواد محظورة كالنابالم والفسفور الأبيض عند قصف المدنيين، وحرق الخيام والاغتصاب وإتلاف الممتلكات وإجهاض النساء الحوامل وإثكال المرضعات وعدة صور أخرى للانتهاكات كمصادرة الحريات والحقوق الأساسية.

هذا وقد عملت الكثير من الهيئات غير الحكومية على التهديد بالانتهاكات التي تحدث في الصحراء الغربية، ومن بين هذه الهيئات يمكن أن نذكر:

[1] بدون كاتب، ((الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العلابي))، www.hizbtahrir.org.ukK، 05جوان2014.

1- الهيئة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

انطلاقا من منتصف القرت19م، وحتى بداية الألفية الجديدة وجد تقارب بشكل أو بآخر بين فكرة وعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمغرب العربي، وكانت اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر قد أنشأت بعثتها الإقليمية في تونس في العام1987م، حيث جرى التوقيع على اتفاق مقر مع السلطات التونسية يوم11جانفي1991م، غير أن هذه اللجنة لم تنتظر حلول العام1987م، للعمل لصالح الضحايا في المنطقة، فهي تتواجد دائما من أجل تقديم المساعدة والعلاج والحماية للضحايا.

وتغطي البعثة الإقليمية في تونس حاليا كل من ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا، وقد افتتحت بعثة في الجزائر سنة 2002م، وتسهر بعثة تونس على ولي المسائل المتعلقة بملف الصحراء الغربية لا سيما زيارة السجناء المغاربة والمحتجزين لدى جبهة البوليساريو[1].

زيادة على ذلك فهي تقدم المساعدة الإنسانية للاجئين مثل الماء والملبس والغذاء والرعاية الصحية والإسعافات الأولية، وكذا زيارة السجناء الصحراويين في السجون المغربية[2].

2- المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان :

طيلة ثلاثون عاما،لجا عدد هائل من الصحراويين إلى منطقة **تندوف** الواقعة في قلب الصحراء الجزائرية واتخذوا منها ملجأ لهم ومنذالعام1993م،قدمت لهم المفوضية الأوروبية معونات ومساعدات إنسانية تتجاوز قيمتها مبلغ 184 مليون يورو لضمان الغذاء والعلاج لهؤلاء اللاجئين وذلك عن طريق مكتب المفوضية للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية(ico).

ففي الوقت الذي قبل فيه طرفي النزاع الوساطة الأممية عام1991م، غير أن النزاع لا يزال موجودا إلى يومنا هذا دون التوصل إلى حل لمعاناة الصحراويين، إذ وجد الصحراويين أنفسهم في مواجهة مباشرة أمام تبادل للنيران بين الطرفين المتنازعين،مما أضطرهم للتجمع في منطقة تندوف عام1975م، على أمل

[1] ايف أرنولدي، ((اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمغرب العربي))،مجلة الإنساني، 2008/2007،ص ص34-35.
[2] المؤتمر الدولي الثلاثون للجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر(معا من أجل الإنسانية)، مجلة الإنساني، 2008/2007، ص32.

العودة في أقرب الأوقات إلى أوطانهم، وفي الحين يعيش حمالي مائة ألف صحراوي ويتوزعون على أربعة مخيمات للاجئين : الدخلة والسمارة والعيون وأوسرد.

وهي مناطق تتميز بمناخ شديد القسوة، ومحدودية الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والماء وغيرها، وهم ما حتم على هؤلاء الصحراويين الاعتماد على المساعدات الدولية لضمان الحياة.

3- منظمة هيومن رايتس ووتش:

لقد استنجد الصحراويين بتقارير المنظمات الدولية، مثل هيومن رايتس ووتش حيث سجلت في العديد من المرات انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية، ومن أشهرها أحداث تفكيك مخيم اللاجئين"**كديم إزيك**"الذي أقامه الصحراويون في ضواحي مدينة العيون، وعند إقدام السلطات المغربية على تفكيكه أدى إلى سقوط عدة ضحايا.

ولقد قررت عندها جبهة البوليساريو التخلي عن السلاح محليا، والذهاب قدما في المفاوضات من أجل تحقيق الحل السلمي والعادل[1]، لتعوا منظمة هيومن رايتس ووتش إلى التصويت لصالح توسيع مهمة بعثة المينيرسو إلى الصحراء الغربية لتشمل مهام أخرى كحقوق الإنسان، بالرغم من المعارضة الشديدة للمغرب ورفضه التجديد للبعثة الموجودة في المنطقة منذ عام1991م[2].

وقد تم اعتماد تقارير المنظمة كدلائل توثق تلك الانتهاكات و الإضطهادات والمضايقات التي تقوم بها السلطات المغربية في حقوق كل ناشط سياسي صحراوي، بهدف الوصول إلى نزع الشرعية وتأثير هؤلاء االنشطاء في الرأي العام، وما فتئت السلطات المغربية تتهم هؤلاء لاستغلالهم لحقوق الإنسان كغطاء لتمرير أجندة جبهة البوليساريو في المنطقة، التي تعتبرها حركة انفصالية، والسلطات في المغرب تبرر كل تلك الانتهاكات بدواعي الحفاظ على الوحدة الترابية أو وحدة الأراضي المغربية[3].

[1]عابد شارف، تقارير أزمة الصحراء الغربية(حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير)، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص06.
[2]بدون كاتب،((هيومن رايتس ووتش تدعوا الأمم المتحدة إلى مراقبة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية))، مجلة أخبارك الإلكترونية، 2014/04/14، ص 02.
[3]تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش،حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، 2008، ص05.

ومما سبق ذكره يمكن أن نستخلص بأن كل المنظمات الدولية الغير حكومية وبتعدد توجهاتها لم تستطع القيام بأكثر مما تقدمه من إغاثة وحماية للاجئين، وكذا زيارة المعتقلين من كل طرف من أطراف النزاع والعمل والسعي إلى تحرير الأسرى لكلا الجانبين.

الفصل الثاني

التطبيع المغربي الإسرائيلي والاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية

الفصل الثاني: التطبيع المغربي والاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية

تمهيد :

اعتراف أمريكا بسيادة المغرب على الصحراء الغربية قابله استئناف العلاقات المغربية مع الكيان الصهيوني، وهو ما أعتبر لدى الكثير تنازلا عن إحدى ثوابت البلد، فالسياسة الخارجية للمغرب كانت دائما ترفض مجرد التفكير في ربط علاقات مع الكيان الصهيوني مهما كان نوعها .

فما هي يا ترى تفاصيل هذا الاتفاق ؟

وهل هناك مقايضة أم هو دفاع كل طرف عن مصالحه؟

هل يتماشى هذا الاعتراف مع مبادئ القانون الدولي ؟

هل هو ملزم للإدارة الأمريكية الحلية؟

وبقدر ما كان هذا الخبر مفاجئا للكثيرين، بقدر ما كان منتظرا لكل من تتبع كرونولوجيا الأحداث خلال الأشهر التي سبقت القرار فتطبيع المغرب للعلاقات مع الكيان الصهيوني وإن كان جزئيا بحسب تأكيد الجانب المغربي، لم يأتي من فراغ فخلال سنة 2020 كان هناك عدة إرهاصات واضحة لهذه التسوية، منذ تقرير **موقع أكسيوس الأمريكي** في فبراير 2020عندما نقل أن دولة الكيان الصهيوني تسعى جاهدة لإقناع ترامب بالاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية حتى يقوم المغرب بتطبيع علاقاته معها.

بيد أن المغرب لديه تحدياته الخاصة، فالمغرب يبحث عن دعم دولي في ملف الصحراء الغربية لأجل إنهائه على قاعدة الحكم الذاتي تحت سيادتها.

وبإعلان ترامب الأخير، يكون المغرب قد حقق انتصارا دبلوماسيا مشهودا، غير أن جزءا واسعا من الشعب المغربي تخوف من أن يكون الاعتراف على شكل مقايضة، يغير بها المغرب مبادئه الداعمة للقضية الفلسطينية وتخليه عن دعم الفلسطينيين في إنشاء دولتهم المستقلة.

هذا ولم يأتي الإعلان المغربي عن ذكر تبادل للسفراء، وهو ما اعتبره البعض تطبيع جزئي يختلف كثيرا عن التطبيع الإماراتي والبحريني مع الكيان الصهيوني.

المبحث الأول : التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني.

بتغريده واحدة أحدث الرئيس الأمريكي دونالد ترامب زلزالا قد يغير التوازنات الإستراتيجية بشمال إفريقيا حيث قال الرئيس الأمريكي ترامب في العاشر من شهر ديسمبر 2020 " اختراق تاريخي اليوم اتفقت صديقتينا العظيمتان إسرائيل و المملكة المغربية على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة اختراق هائل للسلام في الشرق الأوسط"[1].

وفي نفس السياق أكد ترامب اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية، وهو ما أعتبر تحولا إستراتيجيا هاما في منطقة غرب إفريقيا، وفي هذا الصدد كتب **موقع شبيغل أنلاين** في12ديسمبر 2020"الثمن الذي كانت الولايات المتحدة مستعدة لدفعه مقابل تطبيع العلاقات المغربية الإسرائيلية ليس زهيدا ... إنه اعتراف واشنطن بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية"، وهو العرض التاريخي الذي لا يمكن للمغرب رفضه

المطلب الأول : الإغراءات الأمريكية للمغرب

لقد اعتبرت المغرب قضية الصحراء الغربية قضيتها الأولى منذ أكثر من 45 سنة، ومحددا فعالا وأساسيا لأجندتها الدبلوماسية وتحالفاتها الدولية، ويتنازع المغرب إقليم الصحراء الغربية المستعمرة الإسبانية السابقة، مع جبهة البوليساريو المدعومة من الجزائر وموريتانيا واللتين تسعيان لإقامة دولة مستقلة في الإقليم وتطالبان باستفتاء لتقرير المصير، وهو ما عجزت عن تنظيمه الأمم المتحدة لحد الآن بسبب صعوبة تحديد الكتلة الناخبة في منطقة صحراوية مفتوحة كان يقطنها الرحل بالدرجة الأولى.

فالاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء شكل ضربة موجعة وقاسية لجبهة البوليساريو، وقد عمل المغرب وعلى مراحل بتعزيز تواجده في الإقليم محل النزاع، كان آخرها تدخل الجيش الملكي المغربي في منطقة "**الكركرات**" العازلة، بعدما قطع ناشطون من البوليساريو المعبر الوحيد الذي يربط المغرب بموريتانيا و إفريقيا، تدخل وصفه المغرب حينها بـ "غير الهجومي"، راقبه ممثلون عن **مينورسو** (بعثة الأمم المتحدة

[1] قناة DWبالعربي على الرابطhttp//m.dw.com

في الصحراء الغربية)، بعدها أعلنت جبهة البوليساريو انسحابها من اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوقيع عليه عام1991م تحت رعاية الأمم المتحدة، ومنذ ذلك الحين وهي تصدر بيانات شبه يومية حول هجمات عسكرية تقول إنها تستهدف الجدار الأمني المغربي الممتد على طول 2700 كيلومتر، هجمات يصعب التأكد منها ..

المطلب الثاني: الآثار السياسية والقانونية للاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء.

بعيدا عن العواطف والتعلق الوجداني بالقضية الفلسطينية، يعتقد الدكتور **سمير بنيس** أن قرار اعتراف أمريكا بمغربية الصحراء "سيكون له تأثير غير مسبوق ليس فقط على الموقف المغربي، بل على العملية السياسية الأممية ككل".

وأعتبر بنيس في مقال له حول الآثار السياسية والقانونية لهذا الحدث أن قرار الرئيس المنتهية ولايته دونالد ترامب "يعتبر إنجازا دبلوماسيا غير مسبوق"، مضيفا أنه في حال حافظ الرئيس المنتخب **جو بايدن** على السياسة الجديدة التي سنها ترامب (وهو السيناريو القريب إلى الواقع)، فسيكون لذلك تأثير كبير على العملية السياسية الأممية، وقد يدفع دولا أخرى على الإعتراف بسيادة المغرب على الصحراء، وهو ما سيعمق العزلة السياسية لكل من والبوليساريو[1].

وحسب وسائل إعلام أمريكية فإن فكرة إعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمغربية الصحراء نشأت في غضون عام2018م، بمقابل إقدام المغرب على استعادة علاقاته مع إسرائيل والرقي بها إلى مستوى ديبلوماسي.

وكان من المفروض أن يعلن ترامب عن ذلك قبل من سنة ونصف، إلا أن معارضة مستشاره السابق في الأمن القومي **جون بولتون** ، والسيناتور الموالي للبوليساريو **جيمس إنهوف** حالت دون وقوع ذلك.

[1] سمير بنيس، موقع قناة هسبريس الإلكترونية، الجمعة16يوليو2021

وحسب موقع **أكسيوس** المقرب من دوائر القرار في واشنطن فإن ما يسر تأخر إعلان ترام بعت إعترافه بسيادة المغرب على الصحراء في هذ الظروف هو الخلاف الشخصي الذي طرأ بينه وبين السيناتور جيمس إينهوف حول إحدى بنود قانون تصريح الدفاع الوطني.

المطلب الثالث: الصحراء مقابل الملف الفلسطيني حسابات الربح والخسارة للمغرب

اعتراف أمريكي بسيادة المغرب على الصحراء الغربية مقابل استئناف علاقاته مع إسرائيل، صيغة يرى البعض أنها تمثل تنازلا عن إحدى ثوابت البلد في السياسة الخارجية، فما هي تفاصيل الاتفاق؟ وهل هناك مقايضة أم مجرد تفاهم على المصالح؟.

لقد كان الخبر مفاجئا للكثيرين لكنه كان كذلك منتظرا لمن تتبع الأحداث خلال الأشهر الماضية، فتطبيع المغرب للعلاقات مع إسرائيل وإن كان جزئيا حسب التأكيد المغربي، لو يأت من فراغ، فعلى مدار عام 2020 كانت هناك إرهاصات واضحة لهذه التسوية، منذ تقرير **موقع أكسيوس الأمريكي** في فبراير 2020 عندما نقل أن إسرائيل تسعى لإقناع ترامب بالاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية حتى يقوم المغرب بتطبيع علاقاته معها، بيد أن المغرب لديه تحدياته الخاصة، فالرباط تبحث عن دعم دولي في ملف الصحراء لأل إنهائه على قاعدة الحكم الذاتي تحت سيادتها، وبإعلان ترامب الأخير، يكون المغرب قد ح انتصارا دبلوماسيا مشهودا، غير أن جزءا واسعا من الشارع المغربي يتخوف من أن يكون الاعتراف على شكل مقايضة، يغير بها المغرب قناعته بدعم الفلسطينيين في سبيل إنشاء لتهم المستقلة، ولم يأت الإعلان المغربي عن ذكر تبادل للسفراء، وهو ما أعتبر بمثابة "تطبيع جزئي" يختلف عن تطبيع الإمارات و البحرين مع إسرائيل، وعلى حد تعبير **سارة فويرل**، محللة بـ "معهد دراسات الأمن القومي" في إسرائيل ، فالأمر لا يتعلق بإتفاق سلام، بل إنما يشبه العودة إلى ماكان عليه الحال بين الطرفين قبل عام2002م،

المبحث الثاني :التداعيات السياسية والقانونية لهذا القرار

إن هذا الإعلان وإن كان من الناحية الشكلية لا يرقى غلى مستوى القوانين الصادرة عن الكونغرس أو إلى مستوى القرارات التنفيذية الصادرة عن الرئيس إلا أن له بعدا قانونيا فحسب لجنة العمليات الحكومية بمجلس النواب فإن "الأوامر التنفيذية والإعلانات هي توجيهات أو إجراءات تصدر عن الرئيس وحينما يعتمدها الرئيس بناءا على سلطته المستمدة من الدستور أو النظام الأساسي قد تكون لها قوة وتأثير القانون" .

إضافة إلى ذلك، فحينما يتم إستعمال هذه الإعلانات أو الأوامر التنفيذية تماشيا مع سلطات الرئيس، ويتم نشرها تصبح لها قوة وتأثير القانون.

وحسب الممارسة المتعارف عليها في توزيع السلط بين السلطة التنفيذية والكونغرس يمكن لهذا الأخير إلغاء هذه الإعلانات الرئاسية في حال تم اعتمادها في إطار خارج عن السلطة المخولة لرئيس بموجب الدستور ،وهناك العديد من الحالات التي قام فيها الكونغرس بإلغاء إعلانات الرئيس وقراراته التنفيذية إلا أن هذه الحالات اقتصرت فقط على القرارات التي تهم السياسة الداخلية للبلاد وليس قضايا السياسة الخارجية.

وحسب الممارسة السياسية الأمريكية، وفي حال تم اللجوء إلى المحاكم لتحديد قانونية إعلان رئاسي أو قرار تنفيذي من عدمه، فقد جرت العادة أن تتعامل المحكمة باحترام مع الرئيس كلما كان موضوع ذلك له علاقة بتدبير السياسة الخارجية الأمريكية.

بالإضافة إلى ذلك، فحينما يكون هناك غموض حول تقاطع الصلاحيات الرئاسية وصلاحية الكونغرس فإن صمت هذا الأخير عن ذلك الإعلان يعتبر إذعانا ضمنيا لصلاحية الرئيس في اتخاذ تلك الخطوة.

وحتى نقطع الشك باليقين ونستخلص أن قرار ترامب يدخل ضمن اختصاصاته، وأن الكونغرس لن يقوم بإلغائه، نستحضر القرار المفاجئ للرئيس السابق **ريتشارد نيكسون** العام1971م حينما فاجأ السياسيين والرأي العام الأمريكي وعبر عن نيته تطبيع علاقاته مع الصين، فرغم أهمية ذلك القرار ووقعه على مستقبل البلاد وتنافيه مع السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك ،إلا أن الرئيس نيكسون اتخذ هذا القرار تماشيا مع السلطة التي يخولها له الدستور لتدبير شؤون السياسة الخارجية لبلده، كما أنه قام بذلك بدون استشارة الكونغرس، الذي لم يحاول بعد ذلك إعادة النظر في هذا القرار أو إلغاءه، وحينما أتخذ الرئيس نيكسون ذلك القرار، غير توجه السياسة الخارجية ضد الصين[1].

المطلب الأول : التفسير القانوني لإعلان ترامب

حينما نقرأ إعلان ترامب بتمعن، نرى انه يتضمن كذلك قرار فتح قنصلية أمريكية بمدينة الداخلة، وحتى ولو افترضنا جدلا انه ليس لهذا الإعلان أثر قانوني على السياسة الأمريكية تجاه هذا الملف أو تجاه علاقاتها مع المغرب، فيمكن القول بناءا على مبدأ "التأويل القانوني" إن قرار الرئيس فتح قنصلية في الداخلة يعطي لهذا الإعلان قوة القانون، إذ لا يمكن للرئيس أن يقوم بهذه الخطوة إلا إذا كانت له السلطة القانونية التي تخوله القيام بذلك، إن تأويل اللغة التي يحتويها نص الإعلان هو الذي يعطيها معنى قانوني ويعطيها قوة القانون.

و في هذه الحالة فإن فتح البعثات الدبلوماسية والاعتراف بالحكومات الأجنبية يدخل ضمن السلطات الرئاسية التي حددها الدستور الأمريكي، وإن كان هناك بعض التداخل بين اختصاصات الرئيس و الكونغرس بخصوص بعض القضايا المرتبطة بصياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة، كما أنه بمجرد أن يتم فتح قنصلية أمريكية في مدينة الداخلة فيعني ذلك اعترافا رسميا للولايات المتحدة بسيادة المغرب، وسيكون له تبعات قانونية طبقا للامتيازات التي تضمنتها اتفاقية **فيينا** المتعلقة بالعلاقات الدبلوماسية بين الدول .

[1] موقع قناة هسبريس الالكترونية، الجمعة16يوليو2021.

المطلب الثاني: زخم سياسي غير مسبوق للموقف المغربي

بغض النظر عما إذا كان لهذا الإعلان قوة قانونية أم لا، فإن قيمته تكمن في الزخم السياسي والدبلوماسي الذي يعطيه للموقف المغربي وفي تأثيره من الناحية العملية على موقف الإدارة الأمريكية من ملف الصحراء، من الناحية السياسية والدبلوماسية، فإن هذا القرار سيمثل من تاريخ الإعلان عنه فصاعدا الموقف الرسمي للولايات المتحدة تجاه المغرب وقضية الصحراء، وسيشكل الإطار الدبلوماسي الذي سيحكم موقفها من هذا النزاع.

هناك من يقول إن حالة الانقسام التي يعيشها المشهد السياسي الأمريكي وتوقيت القرار الذي جاء قبل أقل من ستة أسابيع على انتهاء ولاية الرئيس ترامب سيدفع خلفه الرئيس جو بايدن إلى إبطال مفعوله والرجوع إلى الموقف التقليدي لواشنطن، صحيح أن جو بايدن أعلن أنه سيقوم بإلغاء العديد من القرارات التي اتخذها الرئيس ترامب، وعلى رأسها قرار الانسحاب من إتفاق باريس للتغيير المناخي وقرار الانسحاب من منظمة الصحة العالمية، وكذا الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني.

إلا أن الفرق بين قضية الصحراء والقضايا الثلاث المذكورة أن هذه الأخيرة تعتبر قضايا خلافية بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، خاصة حينما وصل الرئيس ترامب إلى الرئاسة، فعلى سبيل المثال كان هناك اختلاف بين الحزبين حول طريقة التعامل مع الملف النووي الإيراني، وعلى النقيض من

ذلك فإن قضية الصحراء والعلاقات الأمريكية ليست قضية خلافية بين الحزبين على الإطلاق، بل إن المغرب نجح على طول السنين في الحصول على دعم الحزبين في خصوص موقفه من الصحراء الغربية، بالإضافة إلى الدعم الذي حظي به المغرب من الحزبين داخل الكونغرس، فإن ما يبعد فرضية إلغاء بايدن لقرار ترامب هو معرفته الدقيقة بحيثيات الموقف المغربي، كما أنه على دراية بأن المغرب قدم مقترح الحكم الذاتي لمجلس الأمن بناءا على اقتراح من الرئيس السابق **بيل كلينتون**، وبالتالي فإن اعتراف ترامب بمغربية الصحراء ماهو إلا تحصيل حاصل وترجمة صريحة للموقف الأمريكي من هذه القضية، كما أن

بايدن على وعي بنوعية العلاقات التي تجمع البلدين ولن يقوم بأي خطوة من شأنها أن تتسبب في توتر غير مسبوق بينهما .

الأهم من كل ذلك أن قرار المغرب تطبيع علاقاته مع إسرائيل سيجعله في موقف أكثر قوة لدى واشنطن مما كان عليه الأمر في السابق، فإذا كان المغرب استفاد لسنوات عديدة من دعم اللوبي اليهودي ومن جاليته المقيمة في الولايات المتحدة للتأثير على موقف هذه الأخيرة بخصوص الصحراء، فإن إعلانه تطبيع علاقاته مع إسرائيل ومساهمته في إنهاء عزلتها الإقليمية سيقوي جبهة اللوبي اليهودي الموالي للمغرب، ويعتبر نفوذ وتأثير اللوبي اليهودي على أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين من بين المسلمات ومن بين أهم ما يميز الحياة السياسية الأمريكية، وإن كان هذا النفوذ قد بدأ يعرف بعض التقهقر في الآونة الأخيرة.

كل هذه العوامل مجتمعة ستدفع الرئيس بايدن، ولو على مضض، إلى الحفاظ على السياسة التي وضعها الرئيس ترامب تجاه المغرب بخصوص الصحراء، وهذا يعني أن إمكانية قيام بايدن بإلغاء قرار ترامب غير واردة مطلقا.

المطلب الثالث: مجلس الأمن يفشل قي تبني إعلان مشترك حول الصحراء الغربية.

أخفق مجلس الأمن الدولي في تبني مشروع إعلان مشترك أعدته الأمم المتحدة يدعوا إلى "تجنب التصعيد" في النزاع بالصحراء الغربية.

هذا وأفاد دبلوماسيون بأن الهند والصين ودولا إفريقية اعتبرت أنه يمكن أن "يساء تأويله ويؤدي إلى نتائج عكسية"، وحسب **فرانس برس** فإن النص الموجز المكون من ثلاث فقرات لمشروع القرار، يحث على سلوك"بناء" في التعامل ميدانيا مع بعثة الأمم المتحدة**(مينورسو)**، والإسراع بتسمية مبعوث أممي جديد ،من أجل إعادة إطلاق العملية السياسية المتوقفة في أسرع وقت ممكن، حيث لا يوجد مبعوث أممي للصحراء الغربية منذ ماي2019م، ولقد رفض طرفا النزاع أسماء مرشحين تقدم بها الأمين العام للأمم المتحدة **أنطونيو غوتيريش**، وفق دبلوماسيين، وحذرت الأمم المتحدة من أن "الوضع غير مستقر للغاية

ويمكن أن يؤدي إلى التصعيد"، ووفق دبلوماسي طلب عدم ذكر اسمه، أوضح أن المسؤولين الأمميين قدروا أنه يمكن استئناف المسار السياسي بمجرد تسمية مبعوث[1].

هذا ولا تزال الولايات المتحدة تراجع سياستها حيال هذا الملف، ولم تتطرق خلال المداخلات إلى قرار اعترافها بسيادة المغرب على الصحراء الغربي ة الذي اتخذه الرئيس السابق **ترامب**، نهاية العام2020 و تبنت الهند عدة مواقف مغربية في حين طالبت كينيا و بإلحاح أن يتولى الإتحاد الإفريقي الوساطة في

الملف، أما إيرلندا، العضو غير الدائم في المجلس، فقد عبرت عن دعمها الكامل لـ"حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية بتطبيق قرارات مجلس الأمن".

[1] موقع arabic.rt.com، تاريخ22أفريل2021

الخاتمـــــــــــة

الخاتمة:

من خلال دراستنا للقضية الصحراوية منذ الانسحاب الإسباني من الإقليم إلى غاية سنة2000م وما تبعتها من تطورات، فإسبانيا انسحبت من الإقليم بعد الاتفاق مع المغرب وموريتانيا وعقد صفقة تقضي بتقاسم الإقليم بين الدولتين، مقابل ضمان مصالح إسبانيا في الإقليم، غير أن إعلان جبهة البوليساريو الكفاح المسلح ضد التواجد المغربي و الموريتاني، أدى إلى حدوث صراع بين الدولتين، لتسرع موريتانيا في الانسحاب من الإقليم، ثم عقد معاهدة صلح مع جبهة البوليساريو، ولقد اختلفت مواقف الدول من هذه القضية، فموقف الجزائر الذي ينبع من مبادئ الثورة التحريرية والقاضي بمساندة الشعوب في تقرير مصيرها، وهو موقف يحقق في نفس الوقت مصالح حيوية في المنطقة، غير أن المغرب كان و لا يزال يسعى في اعتبار الجزائر العقبة الوحيدة في طريقه لاحتلال الصحراء الغربية، فقد حاولت المغرب وعلى مدى عقود من التأثير والضغط على الجزائر غير أن كل تلك المحاولات كان مصيرها الفشل بفضل الدعم القوي من طرف روسيا التي ساندت مواقف عدة للجزائر في سياستها الخارجية وتعتبر الجزائر شريك وصديق مهم لروسيا وكذلك مساندة دولة الصين للمواقف الجزائرية.

في الجانب الآخر كانت الحكومة المغربية تفكر بطريقة ما تمكنها من الحصول على اعتراف دولي بسيادتها على الصحراء الغربية، فلجأت إلى استعمال عدة أوراق ضغط ضد الجزائر لكنها لم تنجح ي ذلك هذا يعود إلى نجاعة وحنكة الدبلوماسية الجزائرية وحسن تدبيرها للسياسة الخارجية، غير أن المغرب راح يلعب على وتر أخر وحل جد خطير، إنه إعلان التطبيع مع الكيان الصهيوني، وهو موقف وإعلان بقدر ما كان صادما للشعب المغربي فإنه صدم أكثر بقية الشعوب العربية، التي لم تستسغ الفكرة، وتتوالى خرجات الدبلوماسية المغربية إلى أن تنجح في الحصول على اعتراف إحدى أكبر القوى في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في ، وتتوالى خرجات الدبلوماسية المغربية إلى أن تنجح في الحصول على اعتراف إحدى أكبر القوى في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية ممثلة في إعلان ترامب الخميس10ديسمبر 2020 بشرعية المغرب في احتلال الصحراء الغربية.

إن المتتبع للأحداث يجد أن اعتراف ترامب لم يكن إلا صفقة طبخت في الخفاء ومقايضة للقضية الفلسطينية مقابل الصحراء، وستبقى وصمة عار في جبين السلطات المغربية.

حتى وإن سلمنا أن خليفة ترامب وهو الرئيس بايدن لا يتفق مع خلفه في كثير من القوانين و الإعلانات فإننا نجزم بأنه سوف يتفق معه فيما تعلق منها بالسياسة الخارجية الأمريكية، خاصة في ظل سيطرة اللوبي اليهودي على مؤسسات صنع القرار في أمريكا خاصة الكونغرس.

والمتعارف عليه في الولايات المتحدة أن قرارات الرئيس تحترم دائما ويصعب إلغاؤها، لأن تعبر عن مدى إحترام الرئيس، ولقد جاء الاعتراف الأمريكي بشرعية سلطة المغرب على الصحراء الغربية، كرد للجميل ومكافئة للنظام المغربي بعد تطبيعه للعلاقات مع الكيان الصهيوني، إن الخطأ الذي وقعت فيه السلطات المغربية لا يغتفر كون الفلسطينيين كانوا يمنون النفس بأن المغرب واحد من الدول العربية التي يمكن الاعتماد عليها للقضاء على الكيان الصهيوني المغتصب.

كما أن العرف الدولي لا يقبل بمثل هاته التصرفات وخيانات، خاصة حينما تصدر من دولة لها وزنها على الصعيد المحلي والإقليمي.

الملاحـــق

الملحق رقم 01 اتفاقية مدريد الثلاثية

اتفاقية مدريد الثلاثية يوم 14 نوفمبر 1975:

بعد أن اجتمعت الوفود المعتمدة، الممثلة لحكومات إسبانيا والمغرب وموريتانيا ، اتفقت في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1975 على المبادئ التالية :

الفصل 1:

توكيد إسبانيا قرارها الذي أعلنته مرارا في الأمم المتحدة بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات، التي كانت تتولاها في هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة.

الفصل 2:

طبقا للقرار المذكور، ووفقا للمفاوضات، التي أوصت الأمم المتحدة مع الطرفين المعنيين تشرع إسبانيا فورا في إقامة إدارة مؤقتة، في الإقليم بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع (الجماعة) وتسلم لهذه الإدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة،وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم في مهامه فعليا ونهائيا قبل 28فبراير1976م.

الفصل 3:

يحترم رأي سكان الصحراء المعبر عنه من خلال (الجماعة).

الفصل 4:

تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة بما هو مقر في هذه الوثيقة، نتيجة المفاوضات التي جرت وفقا للمادة 33، من ميثاق الأمم المتحدة.

الفصل 5:

إن الأقطار الموقعة تصرح، بأنها قد توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعة بروح مثلى من التفاهم و الأخوة واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وذلك كأحسن مساهمة منها في حفظ السلام والأمن الدوليين.

الفصل 6:

هذه الوثيقة قابلة التنفيذ بنفس اليوم الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية للدولة، قانون تصفية الاستعمار في الصحراء الذي يأذن للحكومة الإسبانية بأن تضع، موضع التنفيذ الالتزامات التي تضمنها هذه الوثيقة.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

1) عامر مصباح، معجم مفاهيم العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، المكتبة الجزائرية، بودواون، 2005، ص.155

2) محمد بكر عصمت، الشعب الصحراوي قصة وكفاح، دار البحتري للدراسات والنشر، دمشق، 2002، ص24.

3) عبد الوهاب، البوليساريو جيش وشعب، دار المنارة للدراسات والترجمة، دمشق، 1987، ص.48

4)خليل بديع ليلى، أضواء وملامح عن الساقية الحمراء ووادي الذهب دار المسيرة، ط1، بيروت، 1976، ص18

5) معراف إسماعيل، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص66.

6)صلاح الدين أحمد حمدي، العدوان في ضوء القانون الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص55.

7)مصطفى الكتاب، محمد بادي، النزاع في الصحراء الغربية من حق القوة وقوة الحق، سوريا، دار المختار، 2007، ص43.

8)مصطفى سلام حسين، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، 1986، ص55.

9)معراف إسماعيل، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة...وحديث عن الشرعية الدولية؟، دار هومة للنشر، الجزائر2010، ص.89

10)علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، دار الكلمة، مصر، 1980، ص.341

11)أرنو سبير، رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية، أنطوان صيداوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1978، ص27.

12)عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، البعد الإفريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير إفريقيا، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص.126

13)عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي(رؤية عربية مشرقية)، دار البصائر، الجزائر،2011، ص.268

14)موفق عبد الصمد، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، دار النون، الإمارات العربية المتحدة، ب ت، ص05.

15) قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ب ت، ص.46

16)مصطفى الكاتب محمد بادي، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار، دمشق سوريا، 1988، ص63-.69

17)إبراهيم آيت عبد، ((قضية الصحراء الغربية وموقعها لدى التكتلات الجهوية)(الإتحاد الأوروبي- الإتحاد المغاربي- جامعة الدول العربية))، مركزراشيل كوري الفلسطيني لحقوق الإنسان ومتابعة العدالة الدولية،www.rachel.centa.ps.2014/06/03.

18) مصطفى الخفي،((أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية))، الجزيرة نت 03أكتوبر.2004

19)محمد أنيس،((عدم الانحياز من هافانا إلى نيودلهي))، مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي، مصر، 01أفريل1984. ص.04

20)محمد عبد اله، ((معالم الطريق إلى مؤتمر عدم الانحياز))، مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي، مصر، 01جويلية1986، ص.22

21)عبد الله تركماني، ((جذور الإتحاد المغاربي ومعوقاته وآفاقه))، مجلة المستقبل، العدد4563، الثلاثاء01جانفي2013، ص.19

22)آيف أرنولدي، ((اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمغرب العربي))، مجلة الإنساني، 2008/2007، ص34-.35

23)جاسم شعلان،(مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي)، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، الإثنين24سبتمبر2012، ص04

24)حاتم البطيوي،(المغرب ستمسك بشلاط عضوية الجمهورية في الإتحاد الإفريقي ليعود إليه)، جريدة الشرق الأوسط، العدد12238، 31 ماي2012، ص02

25)بطرس بطرس غالي،(قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام)، مجلة الأصالة، العدد 31، 1976، ص33.

26)نبيه الأصفهاني،(محور الصراع في الصحراء الإسبانية)، مجلة السياسة الدولية، العدد39.

27) المؤتمر الدولي الثلاثون للجنة الدولية للصليب و الهلال الأحمر(معا من أجل الإنسانية)، مجلة الإنساني، 2007/*2008، ص.32

28)عابد شارف، تقارير أزمة الصحراء الغربية(حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير)، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص.06

29)بدون كاتب، ((الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العربي))، ** www.hizbtahrir.org.ukk، 05جوان.2014

30)بدون كاتب،((هيومن رايتس ووتش تدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة لحقوق الإنسان في الصحراء الغربية))، مجلة أخبارك الإلكترونية، 2014/04/14، ص.02

31)تقرير منظمة هيو من رايتس ووتش، حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين، 2008، ص05.

32) قناة dwبالعربي على الرابط http//m.dw.com

33) سمير بنيس، موقع قناة هسبريس الإلكترونية، الجمعة16يوليو2021

34) موقع،arabic.rt.com ، بتاريخ 22أفريل 2021

35)محمد طارق، وكالة الأناضول الإخبارية، نيويورك، 12ديسمبر2020

36)Martine de Froberville, sahara occidental la confiance la pardue, edition lHarmattan, paris 1996- p 03.

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان 2

إهـــــــداء.....3

مقدمـــــــة 05-09

الفصل الأول : تاريخ النزاع وأصله ومواقف المجتمع الدولي منه 11

المبحث الأول: القضية الصحراوية والصحراء الغربية 12

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية 12-13

المطلب الثاني: ساكنة الصحراء الغربية وأصولهم 13-14

المطلب الثالث: مفهوم القضية الصحراوية ووضعيتها القانونية 14-16

المبحث الثاني : مواقف وقرارات الهيئات الدولية وتطورها.....16

المطلب الأول : مواقف الهيئات الدولية الحكومية 16-31

المطلب الثاني : مواقف الهيئات الدولية غير الحكومية 32-35

الفصل الثاني: التطبيع المغربي والاعتراف الأمريكي بسلطة المغرب على الصحراء الغربية 37

المبحث الأول : التطبيع المغربي مع الكيان الصهيوني 37

المطلب الأول: الإغراءات الأمريكية للمغرب 38

المطلب: الثاني الآثار السياسية والقانونية للاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء 39-40

المطلب الثالث : الصحراء مقابل الملف الفلسطيني حسابات الربح والخسارة للمغرب 40

المبحث الثاني :التداعيات السياسية والقانونية لهذا القرار 41-42

المطلب الأول : التفسير القانوني لإعلان ترامب 42

المطلب الثاني : زخم سياسي غير مسبوق للموقف المغربي 43-44

المطلب الثالث : مجلس الأمن يفشل قي تبني إعلان مشترك حول الصحراء الغربية 44-45

الخاتمة 47

الملاحق 50

المصادر والمراجع 53-55

الفهرس 57-58